

30 مليار دولار تدفقات نقدية متوقعة إلى المنطقة

تهافت عالمي على السندات الخليجية.. 300 مليار دولار أصول مدارة

«الكويت ستترفع إصدارات الدين إلى 25 مليار دولار بعد تشريعه الجديد»
«السعودية وقطر تصدرتا سندات الدين السيادية وشبهها بـ 29 مليار دولار»



توقع تقرير صادر من بنك الكويت الوطني، تزايد الطلب الدولي على السندات الخليجية خلال 2019 على خلفية الانضمام الوشيك لخمس دول خليجية (باستثناء عمان) ضمن مؤشرات «جي.بي.مورجان» لسندات حكومات الأسواق الناشئة.

وأشار التقرير إلى أنه في ظل تخصيص 300 مليار دولار من الأصول المدارة لتداولات هذا المؤشر من قبل المستثمرين من المؤسسات، وبحسب الوزن المرجح لدول الخليج بنسبة 11.3% ضمن المؤشر، من المقرر أن تحذب المنطقة النقدية، على أن يذهب أكثر من نصف ذلك المبلغ تجاه أكبر سوقين من أسواق الدين وهما السعودية وقطر.

وأوضح أن الأطر القانونية والتنظيمية شهدت تطورات ملحوظة، حيث تم إقرار قانون الدين العام في الإمارات أكتوبر/تشرين الأول 2018 وإنشاء مكتب إدارة الدين العام.

ولفت إلى أن سوق تداول السندات السعودية شهدت إطلاق وتداول بشأن تلك التطورات أن تنسأهم في تحسين إدارة وتنظيم الدين، وزيادة الشفافية، والوصول إلى الأسواق، وتوافر المعلومات في الوقت المناسب.

تباطأت وتيرة إصدارات أدوات الدين الخليجية في 2018 إلا أنها

شهدت ارتفاعاً قوياً في الربع الأول من 2019 وبلغت مستوى تاريخي بقيمة 32 مليار دولار ما أدى إلى نمو الدين القائمة بنسبة 9% على أساس سنوي وصولاً إلى 478 مليار دولار.

جاءت السعودية وقطر في الصدارة من حيث إصدارات سندات الدين السيادية وشبه السيادية التي بلغت قيمتها أكثر من 29 مليار دولار. الإكتتاب على إصدارات سندات ارامكو بقيمة 12 مليار دولار في شهر ابريل قد تجاوز المعروض بمستويات قياسية بما يعكس الإقبال الشديد من قبل المستثمرين ويعد إصدار ارامكو

جزءاً من إصدار إقليمي إضافي بقيمة 16 مليار دولار من المقرر إصداره في الربع الثاني من العام 2019. كما أعلنت البحرين وعمان عن عزمهما إصدار سندات دين في 2019 أما للكويت، فمن المتوقع أن تظل إصدارات أدوات الدين منخفضة نسبياً إلى أن يتم إقرار قانون جديد للدين العام بعد أن انتهت صلاحيته في 2017 وسيساهم هذا القانون من تمكين الدولة من رفع سقف إصدارات الدين إلى 25 مليار دولار مقابل السقف الحالي البالغ 10 مليارات دولار.

من المتوقع أن تنتعش إصدارات السندات السيادية في دول مجلس التعاون العام الحالي على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة. وعزا التقرير ذلك إلى الميزانيات التوسعية إلى حد كبير واحتياجات إعادة التمويل الناشئة عن استحقاق الديون القائمة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال تكلفة الاقتراض منخفضة نسبياً بفضل التصنيفات الائتمانية الجيدة وتباطؤ رفع أسعار الفائدة الأمريكية، وتزايد اهتمام المستثمرين الأجانب، وتحسن إمكانية الوصول إلى الأسواق. أما بالنسبة للعائدات، فقد

أشار التقرير إلى أنها سارت عائدات السندات الخليجية على خطى نظيراتها العالمية واتخذت اتجاهها تراجعياً في الربع الأول من 2019 وأن كان بانخفاض أكثر حدة.

وجاءت البحرين وسلطنة عمان في صدارة الدول التي شهدت أعلى معدلات التراجع بواقع 95 و90 نقطة أساس على التوالي على الرغم من الضغط المستمر على الأوضاع المالية للدولتين.

تمتيز جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر بأفاق نمو مستقرة ولدى معظمها تصنيفات ائتمانية من درجة الاستثمار باستثناء عمان والبحرين.

قد يكون تراجع عائدات السندات الخليجية أيضاً بسبب ارتفاع أسعار النفط بعد أن بلغت أدنى مستوياتها في ديسمبر، مع إغلاق سعر مزيج خام «برنت» تداولات شهر مارس عند مستوى 68 دولاراً للبرميل، بنمو بلغت نسبته 27% على أساس ربع سنوي.

وبناء على تلك التطورات تشير التوقعات إلى استمرار تراجع عائدات السندات خلال العام 2019 حيث واصلت أسعار النفط ارتفاعها مع تخطي سعر مزيج خام برنت في الوقت الحاضر أكثر من 70 دولاراً للبرميل وسط إشارات على تراجع إمدادات سوق النفط العالمي نتيجة تأثره بزيادة التوترات الجيوسياسية.

«التجارة» تلتزم شركات التأمين بترميز وثائقها.. مطلع 2020



أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً إلزامياً لجميع شركات التأمين كافة بترميز وثائق التأمين الصادرة عنها بحسب أنواع الوثيقة وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض من قبلها وذلك اعتباراً من مطلع 2020.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن المادة الثانية من القرار انطقت بالوكيل المساعد لشؤون الشركات والترخيص التجارية إمداد شركات التأمين بنموذج يوضح آلية الترميز والترقيم على أن يكون هناك رمز ثابت لكل نوع تأمين تلتزم به كل الشركات بخلاف الترقيم المتغير لرقم إجازة التأمين ورقم الوثيقة والسنة الميلادية.

وأشارت إلى أن القرار إلزام الشركات بموافاة القطاع المختص شهرياً بالوثائق المصدرة لكل أنواع التأمين ومسلسل أرقامها.

«المركزي» يبيع سندات بـ 240 مليون دينار



طرح بنك الكويت المركزي، سندات وتورقاً مقابل بقيمة 240 مليون دينار (790 مليون دولار)، بعائد 3.125%.

وحسب البيانات المنشورة على موقع «المركزي»، تمت تغطية الإصدار بواقع 10.83 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه سجل 2.59 مليار دينار.

يُشار إلى أن تلك السندات تستحق في 19 نوفمبر المقبل؛ وذلك لأن أجل الإصدار يبلغ 6 أشهر.

وكان آخر إصدار للمركزي الفائت الماضي بقيمة 160 مليون دينار، لأجل 6 أشهر، وبعائد 3.125%.

السندات والتورق هي «سندات محلية يطرحها المركزي للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد منها في السوق.

وتستخدم تلك السندات أيضاً في ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك، ودفع قيمتها بعد خصم العائد، كما تمثل إحدى الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة.

«التجاري»: توصيل العيادي «أون لاين» بالمجان



في إطار سعيه الدائم لخدمة عملائه على نحو أفضل وحرصاً منه على توفير جهودهم ووقتهم، أعلن البنك التجاري خدمة توصيل العيادي مجاناً لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية من خلال تطبيق Cash Xpress عبر التجاري أون لاين وتطبيق البنك على الهواتف الذكية CBK Mobile، حيث تتضمن الخدمة توصيل العيادي للعملاء إلى المكان الذي يحدوده عبر خدمة المساعد الشخصي في البنك بالتعاون مع شركة «بمناك».

تتبعياً على هذه الخدمة، قالت نورا كايد - رئيس الخدمات المصرفية الشخصية - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك: يقدم البنك هذه الخدمة ضمن خدماته المميزة لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية بمناسبة قرب حلول عيد الفطر السعيد بما يوفر عليهم عناء الإزدحام والذهاب إلى فروع البنك والانتظار لاستلام العيادي.

وأوضحت أن «توصيل العيادي» خدمة حصرية لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية وأن الحد الأدنى لطلب الخدمة هو 100 دينار والأقصى 2000 دينار، مبيّنة أن هذه الخدمة متاحة للطلبات التي يتم تقديمها حتى 29 مايو 2019 وأن توصيل العيادي سوف يكون في غضون يومين من تاريخ الطلب.

وقالت كايد، سيتم توصيل «العيادي» من العاشرة صباحاً حتى الثالثة عصراً ومن الغامنة مساءً حتى منتصف الليل، حيث سيتلقى العميل اتصالاً من قبل المساعد الشخصي بالبنك التابع لشركة «بمناك» لتأكيد الطلب في يوم تسليم «العيادي»، ويتعين على العميل استلام القنود الجديدة شخصياً بعد إبراز بطاقة المدينة والتأكد من المبلغ قبل التوقيع على إيصال الاستلام.

«العام» ربح 37 نقطة و«الأول» ارتفع 51 نقطة

«البورصة» تسترد مكاسبها بعد تراجع عدة

«تداول 118 مليون سهم بـ 28 مليون دينار عبر 4807 صفقات»

(المعدات) و(رمال) و(الهلال) و(مركز) و(دبي الأولى) الأكثر انخفاضاً.

وتابع المتعاملون إفصاحات بشأن تعاملات أشخاص مطّلعين على أسهم شركات (الصالحية العقارية) و(القرين لصناعة الكيماويات البترولية) و(يونيكاب للاستثمار) و(الصناعات الوطنية) فضلاً عن إعلان الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة (السينما الكويتية).

وشهدت الجلسة إفصاحاً من شركة (المدار للتطوير والاستثمار) بشأن التفاوض مع أحد الدائنين لتسوية ديون مستحقة على الشركة فضلاً عن إفصاح من (ريم العقارية) بشأن تأجيل موعد تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم.



وكانت شركات (قبون 1) و(الامان) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (خليج ب) و(رمال) و(ارجان) و(الراي) و(اكتتاب)

ارتفاع التضخم بالخليج 0.1%.. مارس الماضي

مساهمة الإمارات بالسلب 0.1 نقطة مئوية، بينما لم تسجل بقية دول مجلس التعاون أي مساهمة تذكر في هذا الشهر. على الأساس الشهري، فقد انخفض معدل التضخم الخليجي باستثناء السكن بواقع 0.1%، علماً بأنه كان يسجل في فبراير 2019 نحو 134.6%.

يُشار إلى أن المركز الإحصائي يجمع مقياساً للتضخم يمثل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ويستثنى هذا الرقم المجمع مجموعة «السكن، والمياه والكهرباء والغاز والأنواع المرتبطة الأخرى» من المؤشرات الوطنية لدول المجلس باعتبارها غير قابلة للمقارنة بسبب الاختلافات المنهجية التي تعيق بشكل كبير المقارنات بين الدول. يتم تجميع الأرقام القياسية الوطنية لدول المجلس في رقم خليجي موحد باستخدام تقديرات تعادل القوة الشرائية لنفقات استهلاك الأسر الوطنية.



إلى انخفاض في أسعار الثقافة والترفيه، في جانب 0.5% تراجع في سعر مجموعة الاتصالات، و0.3% تراجع في السلع المتنوعة والخدمات. ساهمت السعودية والكويت بنسبة 1 نقطة مئوية لكل منهما، في حين بلغت

ارتفعت أسعار المستهلكين «معدل التضخم» لدول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السكن هامشياً خلال مارس الماضي بنسبة 0.1% على أساس سنوي. وحسب بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، سجل معدل التضخم في مارس 134.5 نقطة، مقارنة بـ 134.4 نقطة في الشهر المناظر من 2018.

ساهم في نمو التضخم، ارتفاع أسعار 7 مجموعات، على رأسها التبغ بـ 2.7% ولبه التعليم 1.7%، ثم المطاعم والفنادق بـ 1.4%. والأثاث والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية بـ 0.9%. كما ارتفعت أسعار الملابس والأحذية بـ 0.8%. وزادت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بـ 0.7%، و0.2% نمواً في أسعار مجموعة الصحة. وفي المقابل، تراجعت أسعار 4 مجموعات، تقدمتها النقل بـ 2.5%، و0.6%

«التعاون الاقتصادي»: نمو الاقتصاد العالمي 3.2% العام الحالي

تقلص إلى النصف تقريباً هذا العام مسجلاً 2.1%. ستكون هذه ابطاً وتيرة نمو اقتصادي منذ 2016 ونقل قليلاً عن التوقع السابق للمنظمة التي مقرها باريس والصادر في مارس آذار وكان لمعدل نمو 3.3%.

سيكون وضع الاقتصاد العالمي أفضل قليلاً في العام المقبل بمعدل نمو 3.4% لكن هذا إذا تراجعت الولايات المتحدة والصين عن زيادة الرسوم التي أعلنت هذا الشهر. دون أخذ الجولة الأخيرة من الزيادات في الاعتبار، تتوقع المنظمة أن تتفوق الولايات المتحدة على الاقتصادات الكبرى الأخرى بنمو 2.8% هذا العام ارتفاعاً من 2.6% في توقعات مارس.

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن النمو في الصين والولايات المتحدة قد يقل بين 0.2 و0.3% في المتوسط بحلول 2021 و2022، إذا لم تعدل الدولتان عن تبادل فرض الرسوم في ظل نزاعهما التجاري الذي قلص توقعات نمو الاقتصاد العالمي.

زاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرسوم على سلع صينية بقيمة 200 مليار دولار من عشر بالمئة إلى 25% في إطار النزاع التجاري بين البلدين بينما قالت بكين إنها ستترفع الرسوم على سلع امريكية بقيمة 60 مليار دولار.

وتابعت المنظمة في تقريرها حول التوقعات الاقتصادية، أن الاقتصاد العالمي سينمو 3.2% فقط هذا العام لأن نمو حجم التجارة

